



مجلة النهضة العلمية

Al-Nahda Scientific Journal

Journal homepage :<https://ous.edu.ly/Journal/index.php/OUSJ>



مؤشرات الانضباط المالي وأثرها في الاستقرار النقدي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي من الفترة (1980 – 2024)

الطاهر محمد بن حامد

كلية العلوم الشرعية، تاجوراء، جامعة طرابلس، ليبيا

للمرسالة: Benhamed1978@outlook.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الانضباط المالي على الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2024)، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين مجموعة من مؤشرات الانضباط المالي المتمثلة في نسبة الاحتياطات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبين معدل التضخم بوصفه مؤشراً لاستقرار النقدي. اعتمدت الدراسة على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للكشف عن العلاقة في الأجلين الطويل والقصير. أظهرت النتائج وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانضباط المالي والاستقرار النقدي. كما بينت النتائج وجود علاقة عكسية بين الاحتياطات الأجنبية ومعدل التضخم، إلا أنها لم تكن ذات دلالة إحصائية، في حين تبين وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم. كذلك أظهرت النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عرض النقود ومعدل التضخم في الأجلين الطويل والقصير.

الكلمات المفتاحية: الاحتياطات الأجنبية، الاستقرار النقدي، الاقتصاد الليبي، التضخم، التكامل المشترك، الدين العام المحلي، عرض النقود، الانضباط المالي، نموذج ARDL، نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

Fiscal Discipline Indicators and Their Impact on Monetary Stability An Applied Study on the Libyan Economy During the Period (1980–2024)

Altaher Mohamed Ben Hamed.

Faculty of Sharia Sciences, Tajoura, University of Tripoli, Libya.

Corresponding author: Benhamed1978@outlook.com

Abstract

This study aimed to analyze the impact of fiscal discipline on monetary stability in the Libyan economy during the period 1980–2024. The study examined the relationship between a set of fiscal discipline indicators, namely foreign reserves as a percentage of Gross Domestic Product (GDP), domestic public debt as a percentage of GDP, and money supply as a percentage of GDP, and the inflation rate as an indicator of monetary stability. The study employed the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model and the Bounds Testing Approach to investigate both the long-run and short-run relationships among the variables. The results revealed the existence of a cointegration relationship among the study variables, confirming a long-run equilibrium relationship between fiscal discipline and monetary stability. The findings also



indicated a negative relationship between foreign reserves and inflation; however, this relationship was not statistically significant. In contrast, a statistically significant negative relationship was found between domestic public debt as a percentage of GDP and the inflation rate. Furthermore, the results showed a statistically significant positive relationship between money supply and inflation in both the short and long run. The Error Correction Model (ECM) confirmed the economy's ability to return relatively quickly to its equilibrium path following economic shocks. The study recommends strengthening fiscal discipline, rationalizing public expenditure, improving public debt management, and controlling monetary expansion rates in order to enhance monetary and economic stability in Libya.

Keywords: Foreign reserves, monetary stability, Libyan economy, inflation, co-integration, domestic public debt, money supply, fiscal discipline ARDL model, Error Correction Model (ECM)

المقدمة

يمثل الاستقرار النقدي أحد أهم الأهداف التي تسعى إليها السياسات الاقتصادية لما له من دور أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والمحافظة على القوة الشرائية للعملة الوطنية. ويعد معدل التضخم من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس درجة الاستقرار النقدي، حيث يؤدي ارتفاعه إلى إضعاف الثقة في العملة المحلية وتشويه القرارات الاستثمارية والاستهلاكية.

وفي المقابل، يعد الانضباط المالي من المرتكزات الأساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي، إذ يسهم في الحد من الاختلالات المالية وتقليل عجز الموازنة والسيطرة على الدين العام، بما ينعكس إيجاباً على فعالية السياسة النقدية وقدرتها على تحقيق أهدافها.

وقد شهد الاقتصاد الليبي خلال العقود الأخيرة العديد من التحديات الاقتصادية والمالية تمثلت في تقلب الإيرادات النفطية، واتساع الإنفاق العام، وارتفاع مستويات السيولة المحلية، والتغيرات في حجم الاحتياطيات الأجنبية، الأمر الذي أثر بشكل مباشر في مستويات التضخم والاستقرار النقدي.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في استمرار تعرض الاقتصاد الليبي لموجات من التضخم وعدم الاستقرار النقدي، بالرغم من تباين مؤشرات الانضباط المالي خلال السنوات الماضية، الأمر الذي يثير التساؤل حول طبيعة العلاقة بين الانضباط المالي والاستقرار النقدي ومدى تأثير أدوات الانضباط المالي في الحد من الضغوط التضخمية. ويمكن صياغة المشكلة في السؤال الرئيس الآتي:

ما أثر مؤشرات الانضباط المالي على الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2024)؟
ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الآتية:

1. هل توجد علاقة طويلة الأجل بين مؤشرات الانضباط المالي والاستقرار النقدي في ليبيا؟
2. ما أثر الاحتياطيات الأجنبية على معدل التضخم؟
3. ما أثر الدين العام المحلي على الاستقرار النقدي؟
4. ما أثر عرض النقود على معدل التضخم؟
5. هل توجد علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة؟

فرضيات الدراسة

تعتمد الدراسة على اختبار الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الانضباط المالي والاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2024).

الفرضيات الفرعية

- 1- توجد علاقة عكسية بين نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم .
- 2- توجد علاقة عكسية بين نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم .
- 3- توجد علاقة طردية بين نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم .
- 4- توجد علاقة تكامل مشترك وتوازن طويل الأجل بين متغيرات الدراسة .
- 5- توجد علاقة قصيرة الأجل بين بعض مؤشرات الانضباط المالي والاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي .

أهداف الدراسة

- 1- تحليل واقع الانضباط المالي والاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2024)
- 2- قياس أثر مؤشرات الانضباط المالي المتمثلة في نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي على الاستقرار النقدي.

أهمية الدراسة

- 1- التعرف على الإطار النظري لمفهوم الانضباط المالي والاستقرار النقدي.
- 2- تقديم توصيات لصانعي السياسات الاقتصادية تساهم في تعزيز الانضباط المالي وتحقيق الاستقرار النقدي في ليبيا .

حدود الدراسة

يقتصر الحد المكاني للدراسة على الاقتصاد الليبي، بينما ينحصر الحد الزماني للدراسة في الفترة 1980-2024.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي من خلال تتبع ما ورد في النظرية الاقتصادية والأدبيات والمرجعيات السابقة لوصف وتحليل الظاهرة موضوع الدراسة، كما اعتمد أيضا على المنهج الكمي والمتمثل في تقدير العلاقة بين كل من: الناتج المحلي الإجمالي، الدين العام، عرض النقود، والاحتياطيات الأجنبية، وذلك من خلال استخدام الأدوات والأساليب الإحصائية وطرق القياس الاقتصادي الحديثة المتمثلة في اختبارات جذور الوحدة، وأسلوب الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، بالإضافة إلى اختبارات قياس جودة التقدير .

الدراسات السابقة

1- أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الانضباط المالي تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، محمد حسين كاظم، 2020، حيث كانت إحدى النتائج إلى أن العجز في الموازنة العامة يعد مؤشراً من مؤشرات الانضباط المالي ولا يمكن تصور وجود عجز في الموازنة عن طريق حصول الحكومة على إيرادات بصورة أكبر من نفقاتها كما في الاقتصاد العراقي الذي لم يتحقق فيه الانضباط المالي خلال أغلب سنوات الدراسة.

2- الاستقرار المالي والاستقرار النقدي وأثرهما على أداء السياسة النقدية، عبد الغاني بن علي، 2015-2016، حيث توصلت الدراسة إلى أن بعض البنوك المركزية تستخدم مؤشرات قياس الاستقرار المالي ضمن ما يعرف بالرقابة الاحترازية الجزئية والكلية، فالتزام البنك المركزي بالرقابة باعتباره السلطة التنظيمية يمكن أن يكون ذا فائدة فيما يتعلق بالمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المالي، هذا الالتزام يسهم في تحاليل معمقة أكثر لوضعية النظام المالي، كما يسمح بتحديد الدرجة التي يستقر فيها النظام المالي وعناصره، كما تسمح هذه المسؤولية للبنك المركزي بالتمتع بمزيد من الاستقلالية، وفصل هذه الرقابة قد يقلص من هذه الفعالية، غير أن توسع النظام المالي وتعقيده ، زاد من تعقيد مهام البنوك المركزية.

3- دور الانضباط المالي في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي، أ.د. عمرو هشام محمد، د. أحمد حافظ حميد، 2016، فكانت أهم النتائج يجب على واضعي السياسة الاقتصادية في العراق التركيز على مؤشر الانضباط المالي لكونه يوضح مستوى العجز الحاصل في الوضع الاقتصادي، فضلاً عن مساهمته في تحديد مستوى كفاءة وفعالية المؤسسات المالية في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة. لغرض خفض مستوى العجز في الموازنة العامة في العراق، لا بد من اعتماد إجراءات اقتصادية تؤدي إلى خفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يقود إلى خفض الضغوط على أسعار الفائدة الحقيقية، وهذا الأخير يؤدي إلى خفض خدمة الدين العام والذي يعد أحد أهم عناصر عجز الموازنة العامة.

4- دور الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق، (2004-2016)، حسين مهج فرج، 2016، فكانت أهم النتائج 1- ارتفاع نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (الحكومة التدخلية) خلال متوسط مدة الدراسة (2004-2016) بنسبة (40.3%) أي تجاوزت نسبة على الاستقرار (30-35%) الموضوع كقاعدة للنفقات العامة مما أثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي، كما أن انخفاض نسب تنفيذ الموازنة العامة وبشكل خاص في المشاريع الاستثمارية والذي يعود إلى الأوضاع الأمنية والسياسية التي مر فيها العراق خلال مدة الدراسة أو التأخر في إقرار الموازنة أو عدم إقرارها أصلاً من قبل السلطة التشريعية كما حدث في عام 2014.

5- تحليل مؤشرات الانضباط المالي وأثرها في الاستقرار النقدي: دراسة تطبيقية على العراق للمدة 2004-2020 تناولت الدراسة مشكلة ضعف الانضباط المالي في العراق الناتج عن الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية وتقلباتها، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على سعر الصرف والاستقرار النقدي.

وهدفت إلى توضيح دور القواعد المالية في تعزيز الانضباط المالي وبيان انعكاسات عدم الالتزام بالسياسة المالية الرشيدة على مؤشرات الاستقرار النقدي.

الجدول رقم (1) تحليل واقع الانضباط المالي وبعض مؤشرات في الاقتصاد الليبي.

السنة	الاحتياطات الأجنبية كنسبة من الناتج المحلي GNFA	الدين العام كنسبة من الناتج المحلي GDEB	عرض النقود كنسبة من الناتج المحلي MGD	الناتج المحلي الإجمالي
1980	39.82452	2.90	27.46783	10553.8
1981	31.43497	13.14	39.91681	8798.8
1982	23.53343	20.06	36.18624	8932.4
1983	18.69192	10.60	33.88747	8511.7
1984	13.77375	13.36	34.74061	7804.7
1985	23.51855	10.17	44.476	7852.1
1986	27.44552	9.43	43.69532	6960.7
1987	26.95954	10.33	57.19941	6011.6
1988	18.41739	9.63	48.68413	6186.0
1989	13.77277	51.02	51.21124	7191.0
1990	14.50484	47.63	56.32904	8246.9
1991	14.12193	47.73	50.73139	8757.3
1992	15.1973	45.97	55.98198	9231.9
1993	10.10539	37.97	58.93058	9137.7
1994	11.3486	45.53	62.63598	9670.8
1995	14.16564	48.54	59.70972	10672.3
1996	18.57909	40.76	54.49693	12327.3
1997	21.8637	37.37	50.87932	13800.5
1998	25.41671	46.21	56.99729	12610.6
1999	22.83165	36.02	56.46954	14075.2
2000	44.16238	30.20	42.18454	17620.2
2001	45.04699	28.27	35.22784	21868.5
2002	60.73049	20.24	28.72135	30549.4
2003	70.66589	16.45	24.01128	37604.0
2004	67.76716	15.67	21.59431	48793.4
2005	81.20819	11.40	20.92269	67047.3
2006	89.99991	0.44	19.04264	85823.2
2007	104.2042	0.49	24.20786	94339.2
2008	104.6875	0.94	29.71187	115827.8
2009	154.9467	2.60	46.13581	82732.7
2010	129.0251	2.57	39.73876	103982.1
2011	203.2995	2.95	77.90516	68592.5
2012	118.1585	219.2	44.9129	131841.2
2013	135.4354	4.49	57.69935	111438.7
2014	146.9256	25.40	78.06409	85484.5
2015	146.9085	54.89	103.0956	74477.5
2016	135.1283	62.37	126.7323	74652.7
2017	106.8936	58.14	109.6415	99496.2
2018	102.3846	55.56	97.02601	112250.0
2019	108.4431	55.10	101.3323	104180.7
2020	91.12547	120.3	112.31	109474.0
2021	145.3643	43.51	42.09972	231202.0
2022	119.2857	38.19	34.06495	314808.0
2023	126.1836	34.61	44.18563	312307.0
2024	182.2482	36.31	67.28914	231612.4

المصدر: إدارة البحوث والإحصاء، التقرير السنوي، مصرف ليبيا المركزي، طرابلس- ليبيا، سنوات مختلفة.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة: إدارة البحوث والإحصاء، التقرير السنوي، مصرف ليبيا المركزي، طرابلس- ليبيا، سنوات مختلفة.

قياس أثر الانضباط المالي في الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي.

تحديد وصياغة النموذج القياسي.

اعتمادا على الدراسات السابقة- كدراسة: كاضم، 2020، بن عبي، 2016، ومحمد، وحميد، 2016، وفرج، 2016. التي تناولت موضوع الدراسة، وعرضت أهم نتائجها في هذه الدراسة، تم تحديد المتغيرات التي سيحتويها نموذج الدراسة وهي: معدل التضخم (Inf)، عرض النقود بمعناه الضيق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (Mgdp)، الاحتياطيات الأجنبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (Gnfa)، الدين العام المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (Gdeb)، وعليه يمكن صياغة نموذج الدراسة وفقا للصورة التالية:

$$INF = F(Gnfa , Gdeb , Mgdp) \dots \dots \dots (1)$$

$$Inf = \alpha_0 + \alpha_1 Gnfa + \alpha_2 Gdeb + \alpha_3 Mgdp + \varepsilon \dots \dots (2)$$

تقدير النموذج القياسي.

سيتم تقدير نموذج الدراسة باستخدام أدوات القياس الاقتصادي والاختبارات الإحصائية التالية:

اختبار استقراره متغيرات النموذج

جدول (2) يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة "Unit Root Tests"

Order of Integration	(I ₁) المتغير في الفرق الأول		(I ₀) المتغير في صورته الأصلية		Variables
	Constant & Trend	Constant	Constant & Trend	Constant	
Augmented Dickey –Fuller (ADF)					
(I ₁)	-10.92953 (-3.518090)	-10.87447 (-2.931404)	-2.054229 (-3.518090)	-0.085934 (-2.931404)	Gnfa
(I ₀)	-----	-----	-6.352515 (-3.515523)	-5.959835 (-2.929734)	Gdeb
(I ₀)	-----	-----	-3.830867 (-3.518090)	-3.869324 (-2.931404)	Inf
(I ₁)	-6.673929 (-3.518090)	-6.777846 (-2.931404)	-4.688829 (-3.544284)	-2.265472 (-2.929734)	Mgdp
Phillips –Perron (P-P)					
(I ₁)	-10.85713 (-3.518090)	-10.64177 (-2.931404)	-3.059608 (-3.515523)	-0.234652 (-2.929734)	Gnfa
(I ₀)	-----	-----	-2.788255 (-3.515523)	-6.003762 (-2.929734)	Gdeb
(I ₀)	-9.90738 (-3.518090)	-10.20598 (-2.931404)	0.100320 (0.146000)	-2.806509 (-2.929734)	Inf
(I ₁)	-6.687276 (-3.518090)	-6.799166 (-2.931404)	-2.434440 (-3.515523)	-2.287382 (-2.929734)	Mgdp

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية EViews.13

يتضح من خلال قراءة النتائج الظاهرة في الجدول (2) بأن السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج قيد الدراسة قد استقر بعضها في المستوى، وبعضها الآخر استقر بعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى، وبالتالي فإن متغيرات الدراسة يكون بعضها متكاملا عند الرتبة (0) I، وبعضها الآخر عند الرتبة (1) I، وبالتالي يمكن

استخدام اختبار التكامل المشترك وفق أسلوب الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة ”
Autoregressive Distributed Lag “.

تحديد درجة التأخير المثلى ”Lag Order Selection Criteria“

في هذا الصدد تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي "VAR"، لتحديد فترة الإبطاء الزمني المثلى ”
Optimal Lag Length“ لمتغيرات نموذج الدراسة، والتي أظهرت نتائج المبينة في الجدول (3) بأن
كافة مقاييس فترة الإبطاء الزمني المثلى تشير إلى أن فترة الإبطاء المثلى التي ينبغي أن يتضمنها النموذج
تتمثل في فترتين متباينتين وفقاً لاختبار ”AIC“ واختبار ”SC“ واختبار ”HQ“ واختبار ”
FPE“ واختبار ”LR“.

(الجدول 3) يوضح نتائج اختبار تحديد العدد الأمثل لدرجات التأخير وفقاً لتحليل ”VAR“

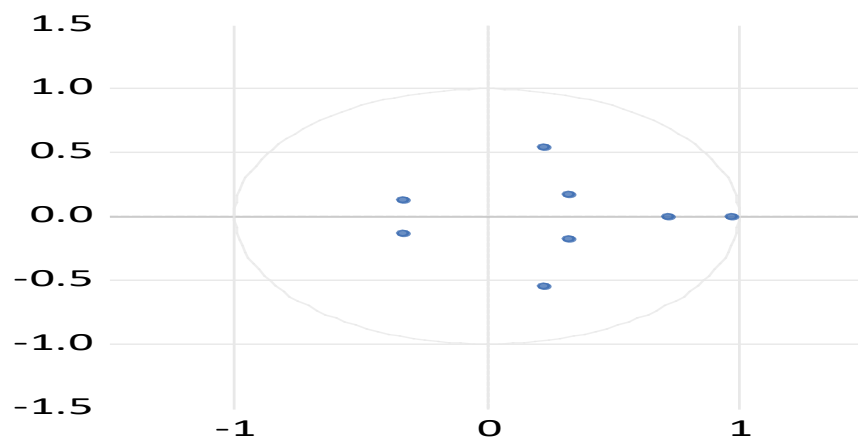
HQ	SC	AIC	FPE	LR	Logl	Test/ Lag
36.78715	36.89198	36.72649	1.05e+11	NA	-767.2563	0
33.82519	34.34935	33.52189	4.27e+9	146.7605	-683.9598	1
33.21688*	34.16037*	32.67094*	1.86e+09*	53.22420*	-650.0898	2
33.46238	34.82520	32.67380	1.98e+09	22.01231	-634.1499	3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية EViews.13

وللتأكيد على صلاحية النموذج واستقراره وخلوه من عدم تجانس التباين في بواقي النموذج نتيجة اعتماد
فجوة الإبطاء المثلى عند الفترة الزمنية الثانية، تم باستخدام اختبار Inverse Roots Of AR
”Characteristic Polynomial“، لرسم الجذور المعكوسة لدالة متعددة الحدود المميزة للانحدار الذاتي،
والذي بينت نتائجه الموضحة في الشكل (1) بأن كافة الجذور المعكوسة للدالة واقعة داخل دائرة نصف
قطرها لا يزيد عن الواحد الصحيح، ولذلك فإن قيمها المطلقة أقل من واحد. مما يعني بأن الفترة الزمنية
الثانية هي الفترة الملائمة للنموذج.

الشكل (1) الجذور المعكوسة لدالة متعددة الحدود المميزة للانحدار الذاتي

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial

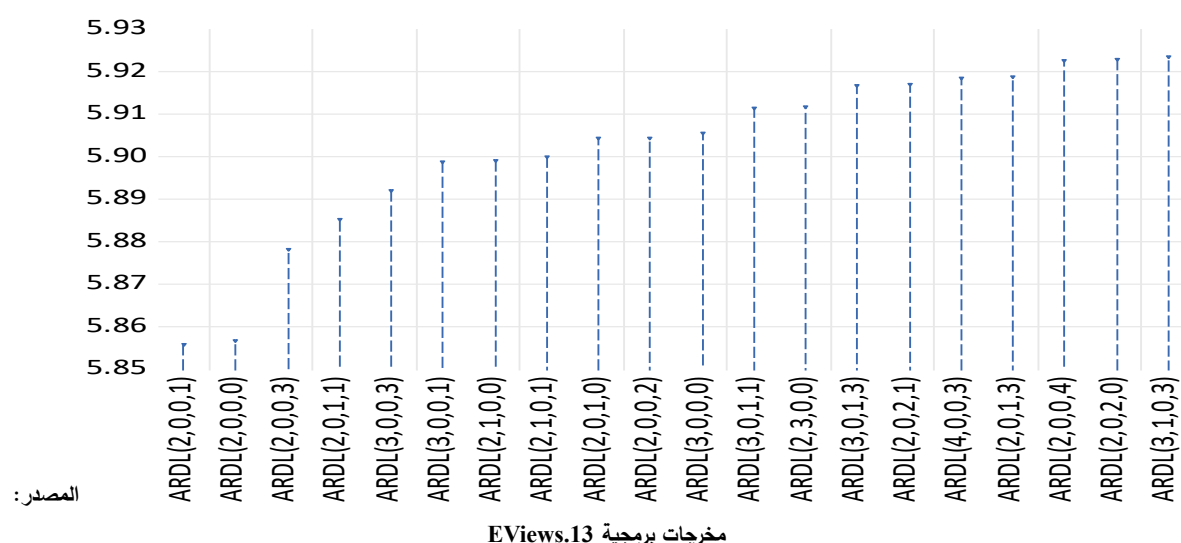


المصدر: مخرجات برمجية EViews.13

تقدير اختبار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد "ARDL-UECM".

تم تقدير نموذج الدراسة باستخدام اختبار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد "ARDL-UECM". وبالاعتماد على معيار "AIC" أوضحت النتائج الظاهرة في الشكل (2) بأن درجة التأخير الزمني المثلى للنموذج قيد الدراسة هي: فترتي إبطاء لمتغير "INF"، ولاشي للمتغيرين "Gnfa" و "Gdeb" وفترتي إبطاء واحدة لمتغير "Mgdp".

الشكل (2) يوضح نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلى لنموذج "ARDL" المقترح وفقاً لمعيار "AIC"
Akaike Information Criteria (top 20 models)

**اختبارات جودة النموذج إحصائياً "Residuals Diagnostic Tests".**

توجد عدة اختبارات مهمة يتطلب إجرائها قبل استكمال خطوات التقدير، وذلك للتأكد من أن النموذج لا يعاني من أية مشاكل قياسية، ومن بين هذه الاختبارات: اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي، اختبار عدم ثبات التباين، اختبار التوزيع الطبيعي. وبقراءة نتائج جميع الاختبارات المذكورة والظاهر نتائجها في الجدول (4) تبين أن النموذج لا يعاني من أية مشاكل قياسية.

(الجدول 4): يوضح نتائج اختبارات سلسلة البواقي "Residuals Diagnostic Tests"

Residuals Diagnostic Tests	F- test	Probability
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	1.377278	0.2660
Heteroskedasticity Test: ARCH	1.38788	0.7115
Jarque –Bera	1.282066	0.526748

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية EViews.13.

اختبار مدى سلامة تصميم النموذج المقدر "Ramsey – Reset".

يوضح الجدول (5) نتائج هذا الاختبار، حيث ظهرت القيمة الاحتمالية لإحصائية اختبار فيشر (T-F) = 0.049545 عند مستوى معنوية 0.8252 وهي أكبر من 5% مما يفيد بأن البيانات المستخدمة في النموذج لا تعاني من أي تغيرات هيكلية خلال فترة الدراسة، مما يؤكد على إمكانية قبول الشكل الدالي للتعبير عن العلاقة بين المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية موضوع الدراسة عند مستوى معنوية 5%.

جدول (5) يوضح نتيجة اختبار ملائمة توصيف النموذج "Ramsey Reset test"

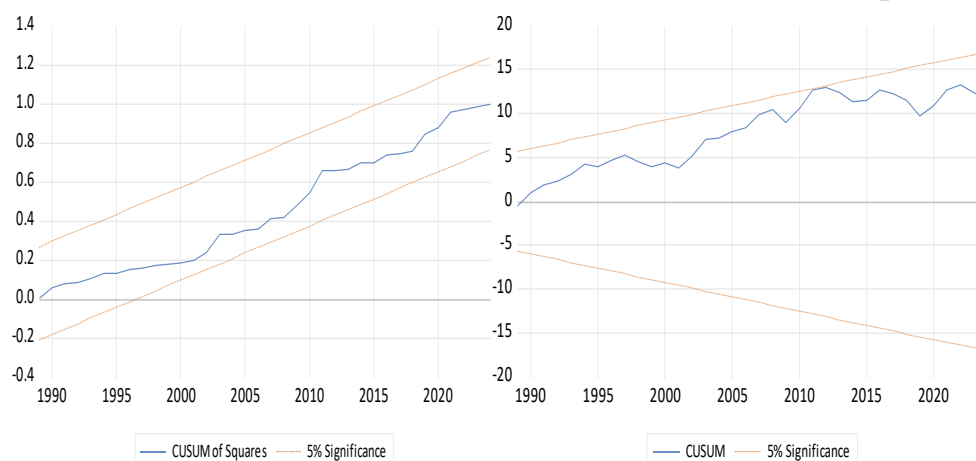
-	Value	DF	Probability
T-statistic	0.222587	35	0.8252
f-statistic	0.049545	(1,35)	0.8252
Likelihood ratio	0.060826	1	0.8052
F-test summary			
-	Sum of sq.	DF	Mean Squares
Test SSR	0.894329	1	0.894329
Restricted SSR	632.6753	36	17.57432
Un restricted SSR	631.7810	35	18.05089

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية EViews.13.

اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج 'Cusum, Cusum Of Squares Test'

تظهر نتيجة هذه الاختبارات في شكل منحنى لأخطاء النموذج المقدر داخل مجال حدود الثقة 5%، وبالتالي يمكن تقدير معاملات ثابتة للنموذج على طوال المدة الزمنية قيد الدراسة من دون الحاجة إلى تقسيمها إلى فترات قليلة. ويوضح الشكل (3) نتيجة الاختبار التي أظهرت بأن منحنى الأخطاء للنموذج المقدر يتحرك داخل مجال حدود فترة الثقة.

الشكل (3): يوضح نتيجة اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج الدراسة "Cusum, Cusum Of Squares Test"



المصدر: مخرجات برمجية EViews.13

اختبار التكامل المشترك باستخدام نهج اختبار الحدود "Bounds Testing Approach"

للتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل أو لا بين معدل التضخم كممثل للاستقرار النقدي “Inf” - كمتغير تابع، والاحتياطات الأجنبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي “Gnfa” والدين المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي “Gdeb” وعرض النقود كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي “Mgdp” - كمتغيرات تفسيرية، تم إجراء اختبار الحدود “Bounds Test” المعتمد على تحليل “PSS F-Test”، ومن خلال قراءة نتائج تقدير إحصائية فيشر “F-statistic” ومقارنتها بالحدود العليا والدنيا عند مختلف مستويات المعنوية الإحصائية، يتضح أن قيمة إحصائية “F” المحسوبة ظهرت أكبر من الحدود الجدولية الحرجة المناظرة لها عند كافة مستويات المعنوية الإحصائية، مما يشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين المتغير التابع، والمتغيرات المفسرة له.

جدول (6): يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك “F- Bounds Test”

Null Hypothesis: No levels relationship F-Bounds Test				
Test statistic	Value	Signify	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=100				
F-statistic	7.40	%1	4.310	5.544
K	3	%5	3.100	4.088
		%10	2.592	3.454

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية EViews.13

تقدير العلاقة في الأجل الطويل ” Estimation The Long Run Relationship “

استناداً إلى نتائج اختبارات “F- Bounds Test” الظاهرة في الجدول (6) تم تقدير العلاقة في الأجل الطويل باستخدام اختبار “ARDL” بين الانضباط المالي ومؤشراته من جانب، وبين الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي من جانب آخر خلال الفترة 1980-2024 والمتغيرات التفسيرية “Gnfa; Gdeb & Mgdp”، وتم الحصول على النتائج المبينة في الجدول (7).

جدول (7): يوضح نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل ” Estimation The Long Run Relationship “

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prop
Gnfa	-0.025911	0.017508	-1.479902	0.1469
Gdeb	-0.065839	0.032486	-2.026701	0.0496
Mgdp	0.197025	0.045611	4.319709	0.0001
C	-0.311647	2.314917	-0.134047	0.8941

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية EViews.13.

أوضحت النتائج الظاهرة في الجدول (7) أن هناك علاقة في الأجل الطويل بين مؤشرات الانضباط المالي وبين الاستقرار النقدي من جانب آخر، حيث أشارت النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين مؤشر نسبة الاحتياطات الأجنبية للناتج المحلي الإجمالي والاستقرار النقدي، أي أن زيادة نسبة الاحتياطات الأجنبية لدى المصرف المركزي بوحدة واحدة سترتب عنها تراجع في معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي بحوالي

0.029، غير أن هذه العلاقة ليس لها دلالة من الناحية الإحصائية، كما تشير نتائج التقدير إلى وجود علاقة عكسية مقبولة من الناحية الإحصائية بعند مستوى معنوية لا يزيد عن 5%، بين نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي والاستقرار النقدي، مما يعني أن ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة سيفضي إلى تراجع معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي، كما تشير نتائج التقدير إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين بعض مؤشرات الانضباط المالي والاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي. فقد أظهرت النتائج أن زيادة نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى انخفاض معدل التضخم، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية؛ إذ تسهم الاحتياطيات الأجنبية في دعم قيمة العملة المحلية وتعزيز قدرة المصرف المركزي على إدارة السياسة النقدية ومواجهة الصدمات الخارجية. إلا أن عدم معنوية هذا المتغير إحصائياً يدل على أن أثره لم يكن قوياً أو مستقراً خلال فترة الدراسة، وبالتالي لا يمكن الجزم بدوره المباشر في تفسير التغيرات في معدلات التضخم.

كما بينت النتائج وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم، حيث يؤدي ارتفاع هذه النسبة إلى انخفاض التضخم. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الدين العام المحلي في ليبيا غالباً ما يُمول من مصادر داخلية أو من خلال أدوات لا تؤدي إلى توسع نقدي كبير، الأمر الذي يحد من الضغوط التضخمية. كذلك قد يعكس ارتفاع الدين العام لجوء الحكومة إلى تمويل عجز الموازنة بوسائل أقل تأثيراً على الكتلة النقدية مقارنة بالتمويل المباشر من المصرف المركزي، مما يسهم في تعزيز الاستقرار النقدي وخفض معدلات التضخم.

أيضاً يرتبط متغير نسبة عرض النقد للناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للانضباط المالي بعلاقة طردية مقبولة إحصائياً مع متغير الاستقرار النقدي، مما يشير إلى أن أي زيادة في عرض النقد بوحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بنحو 0.20 وحدة، ويعزو هذا إلى طبيعة الدور الذي يمارسه عرض النقد في الاقتصاد الليبي وزيادة ميل المستهلك الليبي نحو الاستهلاك وضعف ميله نحو الادخار، وبالتالي عندما يزداد عرض النقود سيفضي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية مما ينجم عنه ارتفاع في أسعارها.

تقدير العلاقة في الأجل القصير "Short-term relationship assessment"

تم تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجل القصير باستخدام اختبار نموذج تصحيح الخطأ "ARDL Error Correction Regression"، والحصول على النتائج المبينة في الجدول (7) والتي أتضح من خلالها ما يلي:

1- توجد علاقة ذات أثر طردي محدود لكنه مقبول من الناحية الإحصائية عند مستوى معنوية لا يزيد عن 1% في الأجل القصير بين معدل التضخم "Inf" ونسبة عرض النقود للناتج المحلي الإجمالي "Mgdp"، مما يفيد بأن الزيادة في عرض النقود تسهم في ارتفاع معدل التضخم، وإن زيادة عرض النقد بمعدل 1% مسؤول عن ارتفاع معدل التضخم بنحو 20%.

2- ظهر معامل تصحيح الخطأ بإشارة سالبة، وبقيمة (-0.703) ومعنوية إحصائية عالية لم تتجاوز 1% مما يدعم وجود علاقة توازنه في الأجل الطويل بين مؤشر الاستقرار النقدي، ومؤشرات الانضباط المالي وأن حوالي 70 % من الانحرافات التي تحدث في سلوك المتغيرات التفسيرية بالأجل القصير عن التوازن يتم تصحيحها في المدة الحالية (t) لإعادة التوازن في الأجل الطويل. بمعنى أن دالة الاستقرار النقدي تستغرق نحو 1.4 أي سنة وأربعة أشهر للعودة نحو قيمتها التوازنية بعد حدوث إي صدمة نتيجة تغير في سلوك مؤشرات الانضباط المالي.

جدول (7) يوضح نتائج تقدير العلاقة في الأجل القصير Error Correction Regressio

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
CointEq(-1)*	-0.703720	0.109732	-6.413105	0.0000
DINF(-1)	0.670700	0.124548	5.385084	0.0000
D(MGDP)	0.202550	0.039292	5.154984	0.0000
R-squared=0.586931				
Adjusted R-squared= 0.566277				
Durbin-Watson stat=1.723029				
F-Statistic =28.41801				
Prob (F-Statistic) =0.000000				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية EViews.13.

النتائج والتوصيات

النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة المتعلقة بأثر الانضباط المالي على الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2024)، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1- أظهرت اختبارات جذر الوحدة أن متغيرات الدراسة مستقرة عند مستويات تكامل مختلفة؛ حيث استقر بعضها عند المستوى (0) I، بينما استقر البعض الآخر عند الفرق الأول (1) I.

2- أظهرت نتائج التقدير في الأجل الطويل وجود علاقة عكسية بين نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم، إلا أن هذه العلاقة لم تكن ذات دلالة إحصائية، مما يشير إلى محدودية تأثير الاحتياطيات الأجنبية على التضخم خلال فترة الدراسة.

3- كشفت النتائج عن وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم، بما يعني أن ارتفاع هذه النسبة يرتبط بانخفاض معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي.

4- بينت النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم، حيث تؤدي زيادة عرض النقود إلى ارتفاع معدلات التضخم، وهو ما يتفق مع النظرية النقدية.

5- أوضحت نتائج الأجل القصير أن عرض النقود يعد من أهم العوامل المؤثرة في التضخم، حيث تؤدي زيادة عرض النقود بنسبة 1% إلى ارتفاع معدل التضخم بنحو 0.20%.

توصيات:

استناداً إلى النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يلي:

- 1- تعزيز الانضباط المالي من خلال ضبط الإنفاق العام والحد من التوسع غير المبرر في النفقات الحكومية بما يسهم في دعم الاستقرار النقدي.
- 2- تطوير آليات إدارة الدين العام المحلي بما يضمن توجيهه نحو تمويل الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية وتقليل الاعتماد على التمويل التضخمي.
- 3- تبني سياسات نقدية أكثر فاعلية للحد من النمو المفرط في عرض النقود، نظراً لما أظهرته النتائج من أثر مباشر وقوي لعرض النقود على معدلات التضخم.
- 4- العمل على تعزيز التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية لتحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي الكلي وخفض معدلات التضخم.
- 5- المحافظة على مستويات مناسبة من الاحتياطات الأجنبية وتنميتها بما يعزز قدرة المصرف المركزي على مواجهة الصدمات الخارجية ودعم استقرار سعر الصرف.
- 6- توجيه جزء أكبر من الإنفاق العام نحو القطاعات الإنتاجية والاستثمارية بما يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الضغوط التضخمية.
- 7- تطوير أدوات إدارة السيولة داخل الجهاز المصرفي بما يساعد على التحكم في حجم الكتلة النقدية وتحقيق التوازن بين العرض النقدي والطلب الحقيقي على النقود.
- 8- تعزيز الشفافية والانضباط في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، وربط الإنفاق العام بالأولويات التنموية والاقتصادية.
- 9- ضرورة بناء قاعدة بيانات اقتصادية ومالية متكاملة وحديثة تساعد صناع القرار على رسم سياسات مالية ونقدية أكثر كفاءة وفاعلية.
- 10- إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية التي تتناول أثر متغيرات أخرى، مثل: سعر الصرف، والإنفاق الحكومي، والعجز المالي، والإيرادات النفطية على الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي.

المصادر**أولاً: المصادر العربية**

- 1- إدارة البحوث والإحصاء، التقرير السنوي، مصرف ليبيا المركزي، طرابلس - ليبيا، سنوات مختلفة (1980-2004).
- 2- إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة: إدارة البحوث والإحصاء، التقرير السنوي، مصرف ليبيا المركزي، طرابلس - ليبيا، سنوات مختلفة.

- 3- جودة، نضال شاكر، وصالح، إسراء سعيد (2020)، قياس وتحليل أثر عجز الموازنة العامة في الدين العام في العراق للمدة (2003-2016)، مجلة الكوت العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 35، 15-35.
- 4- خضير، منعم أحمد، ويونس، نعمان منذر (2018)، قياس أثر الإنفاق العام على التنمية المستدامة في العراق للمدة (2016-2020) باستخدام نموذج ARDL، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 14، العدد 43، 313-329.
- 5- داغر، محمود محمد، ومعارض، حسين عطوان مهوس (2015) سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة (2004-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 21، العدد 84، 273-295.
- 6- درويش، حسين ديكان، وعباد الرزاق، سيف علي (2018)، قياس وتحليل أثر صدمة الإيرادات النفطية في سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (1999-2015) مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، المجلد 10، العدد 2، 30-51.
- 7- الرفيعي، افتخار محمد مناحي، وسلطان، أروى حاجم (2019)، أثر السياسة النقدية في الاستقرار النقدي في العراق للمدة (1999-2015)، مجلة دجلة، كلية دجلة الجامعة، المجلد 2، العدد 1، 105-134.
- 8- عباس، عقيل عباد محمد (2017)، دور مزاد العملة في التدفقات المالية غير المشروعة في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 113، 20-29.
- 9- عبد اللطيف، عماد محمد علي (2012)، الدين الحكومي الداخلي وأثره على السياسة النقدية (العراق حالة دراسية)، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 39، 1-32.
- 10- فرج، حسين مهاجر (2018)، الاستقرار الاقتصادي بين سياسات الانضباط المالي والتعقيم النقدي في العراق، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- 11- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير مختلفة، للسنوات (2004-2020).

ثانياً: المصادر الأجنبية

- 12- Khedhiri, Sami and Montasser, Ghassen El (2012), An Extension of the Seasonal KPSS Test, Journal of Modern Applied Statistical Methods, Volume 11, Issue 1, 69-77. <https://DOI:10.22237/jmasm/1335845100>
- 13- Montasser, Ghassen El (2014), The seasonal KPSS Test: some extensions and further results, Munich Personal RePEc Archive (MPRA), Paper No. 54920, 1-14.

14- Pesaran, M. Hashem, Yongcheol Shin, and Richard J. Smith (2001), Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, Volume16, Issue3, 289- 326. <https://doi.org/10.1002/jae.616>

15- Piątkowski, Paweł)2014(, Public Debt as a Problem of the European Union, Oeconomia Copernicana, Volume 5, Issue 2, 21-34. <https://doi.org/10.12775/OeC.2014.011>